المشـــهد
الفلسطيني
الـــراهن

الباب التاسع

البلديات

obeikan.com

obeikan.com

منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى نهاية الحكم العثماني عام ١٩١٨ ، وطوال مرحلة الانتداب البريطاني، كانت قيادة المجالس البلدية والقروية في بلادنا فلسطين، محصورة من حيث تكوينها وأدائها في يد عدد محدود من العائلات شبه الإقطاعية، أو كبار الملاك الفلسطينيين، الذين تصدروا آنذاك، قيادة العمل العام بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك البلديات التي توزعت المسؤوليات والمناصب الكبيرة فيها على هذه العائلات حسب دورها ونفوذها في المدن الفلسطينية، وفي تلك المرحلة لم تلعب البلديات دوراً ايجابياً مؤثراً في الحياة السياسية، إذ «لم يكن لها دور بارز كمؤسسات، وإنما تمحور أثرها السياسي في انتخاب أو تعيين المجالس البلدية في ظل بروز الصراعات والتنافسات العائلية حول كيفية تشكيل المجالس، وضمان رئاستها، فالسياسة المحلية في فلسطين خلال تلك الفترة، لم تكن تعبر، أساساً عن صراع أيديولوجي بين برامج سياسية مختلفة، وإنما عن تنافس مصلحي بين العائلات المدينية المتنفذة، ولذلك أصبحت البلديات آلية سلطة في يد العائلة (أو تحالف العائلات) التي تسيطر عليها، فكانت تستغلها مركزاً لتأمين تغلغل نفوذها وضمان مصالحها»[1] ، وبعد نكبة ١٩٤٨ استمر هذا الوضع على هذه الشاكلة في الضفة والقطاع حتى عام ١٩٦٧ ، فبعد إلحاق الضفة الغربية بالأردن عام ١٩٥٠ (على أثر مؤتمر أريحا) ، حرص النظام السياسي في الأردن على إلغاء دور المعارضة الوطنية الفلسطينية، بالمواجهة المباشرة، أو بالتطويع والترغيب، ومن منطلق إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني والهوية الفلسطينية برمتها وفق سياسة الأردنية، ونظراً لطبيعة التكوين والمصالح الطبقية لقطاع واسع منها، فقد استجابت معظم الشرائح السياسية الفلسطينية العائلية المتنفذة للسياسة

(1) د.علي الجرباوي –البلديات الفلسطينية من النشأة حتى عام ٦٧ –شؤون فلسطينية (ينقوسيا) عدد (٢٢١-٢٢٢) – أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ – ص٥٧ .

الأردنية التي نجحت في إحكام سيطرتها عليهم واستيعابهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية (مجلسي الأعيان والنواب والمناصب الوزارية) ومؤسسات الحكم المحلي أو البلديات، بموجب قانون البلديات الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ ، الذي ألغى العمل بقانون الانتداب ١٩٣٤ ، وقانون ١٩٥٤ شكلاً، لكنه استرشد بالمرتكزات القانونية الأساسية للقانونيين السابقين، خاصة قانون ١٩٣٤ الذي اعتبر البلديات والسلطات المحلية عموماً جزءاً تابعاً للحكومة المركزية و أجهزتها، وفق التشكيلات الإدارية المطبقة التي أعطت للمحافظ والمتصرف صلاحيات أكبر من صلاحيات رؤساء البلديات، مما أدى إلى حصر دور المجالس البلدية في القضايا و السلطات ذات الطابع المحلي المباشر بعيداً عن أي شكل من أشكال الممارسة السياسية لهذه المجالس التي لم تعترض على ذلك في سياق تأمين مصالحها الطبقية و الشخصية .

أما في قطاع غزة، الذي تحددت «خارطته» على أثر اتفاقية الهزيمة الموقعة في رودس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير١٩٤٩ ، معلنة بدء فصل جديد من حياة شعبنا الفلسطيني، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة و التي ضمت أربع مدن وستين قرية، بمساحة تبلغ ١٣٦٨٨ كم٢، أصبحت تعرف باسم «المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين» و تضمنت فقط مدن غزة وخانيونس ورفح ودير البلح وسبع قرى هي جباليا/ النزلة/ بيت لاهيا/ بيت حانون/ بني سهيلا/ عبسان الكبيرة والصغيرة/ و خزاعة، على مساحة من الأرض تبلغ ٣٦٥ كم٢ فقط، والمفارقة –التي تثير الاستغراب أو التساؤل– أن الإدارة المصرية، بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ – بدافع الحرص على استمرار الطابع الفلسطيني لقطاع غزة– رغم تطبيقها لقوانين الإصلاح الزراعي وتهميش أو إلغاء دور القيادات التقليدية من طبقة الباشاوات وكبار الملاك في مصر، حرصت على

استمرار الدور الاجتماعي والسياسي لكبار الملاك والتجار، وإبقاء الطابع التقليدي للقوى السياسية شبه الإقطاعية، ودورها في العمل السياسي عموماً، وفي البلديات والمجالس القروية خصوصاً دون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والسياسية العميقة بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، بل إن الإدارة المصرية استمرت في التعامل مع هذه «الشرائح العليا» والعائلية، كما كان عليه الوضع أيام الانتداب، ولذلك نلاحظ أن كافة المجالس البلدية التي عرفها قطاع غزة منذ أول مجلس بلدي عام ١٨٩٣ ، حتى نهاية القرن العشرين، تشكلت جميعها من مجموعة من العائلات لم تتغير أسماؤها أو رموزها وكذلك الأمر في الضفة الغربية وعبر الرموز نفسها، رغم اختلاف طبيعة ودور ووظيفة النظام الأردني عن النظام المصري، بل وتناقضهما المطلق فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية .

حتى عام ١٩٦٧ ، لم يكن في القطاع سوى بلديتين في مدينة غزة، ومدينة خانيونس، وظل قانون البلديات لعام ١٩٣٤ سارياً طوال فترة الوصاية المصرية، و بالرغم من اصدار القانون الأساسي لقطاع غزة الذي تم إقراره من رئاسة الجمهورية في القاهرة في أيار/ مايو ١٩٥٥، وطبق رسمياً في القطاع في شباط/ فبراير ١٩٥٨ ، وتضمنت نصوصه تحديد صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتناوله لموضوع الانتخابات البلدية، فإن أوضاع البلديات بقيت على حالها دون تغيير، وفي آذار/ مارس ١٩٦٢ ، صدر النظام الدستوري لقطاع غزة بدلاً من القانون الأساسي السابق، وتم تشكيل المجلس التشريعي كإطار سياسي جديد مع استمرار المجالس البلدية بعيدة عن الممارسة السياسية وفي إطار تركيبها الاجتماعي التقليدي العائلي السابق ولم يتم إجراء أية انتخابات بلدية طوال الفترة من ١٩٤٩ – وفقاً لقواعد التعيين التي اتبعت منذ العهد العثماني ثم الانتداب، وفترة الوصاية المصرية، ثم الاحتلال حتى عام ٢٠٠٤ إلى اليوم . إذ أن

مؤسسات الحكم المحلي والبلديات بصورة خاصة تعتبر «عصباً رئيسياً في البنية العامة للدول الحديثة، فبالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي للمجتمع، تقع عليها مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسية تطال مختلف مجالات الحياة المجتمعية، لذا فإن فعالية هذه المؤسسات و نجاعتها في أداء دورها السياسي والقيام بمهماتها المختلفة تعتبران من المؤشرات ذات الدلالة المهمة لا على نوعية وحيوية النظام السياسي داخل الدولة فحسب، بل على قوى المجتمع التفعيلية وقدراته التنظيمية وإمكاناته التنموية»[1] .

ويمكن حصر البلديات (انظر الجدول رقم ١ و ٢) في إطار النشاطات الخدمية بعيداً عن أي دور سياسي مؤثر سوى ذلك الدور التاريخي التقليدي، الذي حرصت السلطة على استمراره في بعض المدن الفلسطينية الرئيسية و الذي يقوم على إحياء دور العائلات المتنفذة، وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الأكثر تخلفاً عبر توزيع السلطات المحلية بزعم مراعاة التوازن الحمائلي أو العشائري في القرى والمخيمات والمناطق الفقيرة دون أي اعتبار لآفاق التطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي الذي تتطلع إليه جماهيرنا من جهة، ودون أي اعتبار لمقتضيات العصر وظروفه التي لفظت هذه الرموز من جهة أخرى .

لذلك فإن الموقف النابع من التزام قوى اليسار بمبادئ النظام الديمقراطي وفصل السلطات، وتطبيق اللامركزية في كل ما يتعلق بالسلطات المحلية وغيرها، إنما يعبر عن الوعي بضرورة توزيع المسؤوليات والصلاحيات عبر الممارسة الديمقراطية، ضماناً و مدخلاً لتطور مجتمعنا، وتعبيراً عن حاجات ورغبات القطاعات الأوسع من جماهيرنا بما يكفل إلغاء كافة مظاهر الخلل والفساد، وتطبيق

(1) د. علي الجرباوي – دور البلديات في فلسطين – الدولة – مجلة دراسات فلسطينية (بيروت) – العدد (٩) – ١٩٩٢ .

مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص والتخطيط بعيداً عن أشكال النزعات الفردية التسلطية في النظام العام و مؤسساته و أجهزته .

وانطلاقاً من هذه الرؤية، المعبرة عن المصالح الوطنية بارتباطها العضوي بقضايا الصراع الاجتماعي والديمقراطي في هذه المرحلة، فإننا نؤكد على ضرورة إعادة البناء الهيكلي الجذري للبلديات، لأن حديث البعض من مثقفي السلطة وأصحاب المصالح الخاصة والعائلية، عن إمكانية إصلاحها أو تطويرها مع بقاء هيكليتها وأسسها التي انبنت عليها في السابق، لا يعني سوى الاستمرار على إبقاء البلديات صرحاً لقوى التخلف ورموز الماضي، ومناخاً للمحسوبيات والاستزلام بعيداً عن دورها الحقيقي في ممارسة العملية السياسية الديمقراطية والمجتمعية التي تقوم على التواصل مع الجمهور ودوره في الرقابة والمحاسبة من جهة وعلى استقلاليتها في مجالات اختصاصها ومهماتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع المحلي من جهة أخرى، وفي هذا السياق نشير الى ان البدء بتطبيق عملية الانتخابات للهيئات المحلية في الضفة والقطاع بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤ شكل خطوة ايجابية عالية على طريق التطوير الديمقراطي للهيئات والمجالس المحلية، حيث جرى تنفيذ المرحلة الأولى في ٢٦ هيئة محلية في الضفة، واستكملت في ١٠ هيئات محلية في قطاع غزة بتاريخ ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، ثم جرى تطبيق المرحلة الثانية بتاريخ الخامس من يونيو/ حزيران ٢٠٠٥ ، حيث توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب (٨٤) هيئة محلية في الضفة والقطاع، وفي نهاية سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥ جرى انتخاب المرحلة الثالثة من الهيئات المحلية في الضفة، على أن يتم إجراء الانتخابات للمرحلة الرابعة والنهائية في منتصف ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ وبذلك يكون شعبنا قد قطع الشوط الأول على طريق الديمقراطية فيما يتعلق بالهيئات المحلية والبلديات .

وعلى ضوء ذلك، فإننا نؤكد على أهمية تفعيل دورنا ومشاركتنا الواسعة في

الانتخابات البلدية والهيئات المحلية والعمل على تنفيذها بصورة دورية في مواعيدها المحددة حسب القانون، من اجل تحقيق الأهداف التالية:

١ - التنمية والتطوير الشامل للخدمات البلدية، ومحاربة الرشوة والمحسوبية وكافة أشكال الفساد في مرافقنا ومجالسنا المحلية والانطلاق من الأولويات والحاجات الملحة للجماهير في تنفيذ المشاريع التطويرية تطبيقاً لشعار نحن الذين نحدد أولوياتنا وليست الأطراف المانحة، وذلك باستكمال تطوير البنية التحتية (شبكات الصرف، الطرق، المياه، الكهرباء) لأهالي أطراف المدن والأحياء والمخيمات والقرى، والعمل على خلق مقومات البيئة التنظيمية الخالية من التلوث، وإقامة المناطق الصناعية بعيدا عن الأماكن المأهولة وتنظيم البناء على أسس حديثة، والمحافظة على المناطق الزراعية، وإنشاء الأسواق السكانية، والتعاونيات، والمراكز الثقافية والرياضية ورياض الأطفال وتنظيم المرافق السياحية وتأمين المشاركة المجانية في الأماكن السياحية وشاطئ البحر لكافة المواطنين، وتطبيق مبدأ الاعتماد على الذات والاستفادة القصوى من الإمكانات الذاتية، وإلغاء توظيف المحاسيب والأقارب و محاربة البيروقراطية ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب . على أن نبدأ بتعميم هذه الخطة وأهدافها عبر الندوات السياسية المركزية، وفي المواقع المختلفة، والعرائض والبيانات السياسية، التي تؤكد على رفض إجراءات التعيينات للمجالس البلدية والقروية المؤقتة، وتحويلها إلى مجالس دائمة عبر التأجيل المتكرر للانتخابات دون أي ذريعة أو سبب موضوعي أو قانوني .

٢ - توضيح وتأكيد خصوصية مخيمات اللاجئين، بما يحافظ على البعد السياسي والقانوني للمخيمات من جهة، ومن جهة أخرى صياغة مؤسسة المجالس المنتخبة في المخيمات بما يؤكد المسؤولية الرئيسية لوكالة الغوث عن الخدمات الأساسية، والعمل على تضمين ذلك في قانون الانتخابات وقانون صلاحيات المجالس

المحلية.

٣- تفعيل دور مؤسسات الحكم المحلي في تقديم الخدمات الأساسية للفئات الشعبية، مثل : المشاريع التي تحافظ على البيئة، تشجيع وبناء اكبر عدد من رياض الأطفال لصالح الفئات الأكثر فقراً، تشجيع المشاريع الثقافية في المناطق المختلفة، الحفاظ على الأماكن الأثرية والآثار في المواقع التاريخية، إنشاء اكبر عدد من المتنزهات العامة للجمهور.

٤- محاربة ومحاسبة كل مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية والفئوية، في كل المجالس المحلية.

١- توجيه الدعم الأكبر في الخدمات الرئيسية للفئات الأكثر فقراً، كربط رسوم الجباية المختلفة في المجالس المحلية بالدخل.

٢- تعزيز الدعم الشعبي، الفلسطيني والعربي والدولي، لتمويل مشاريع المجالس المختلفة، الأمر الممكن إذا أدارت المجالس المحلية هيئات منتخبة وموثوقة، ووضعت آليات لمحاسبتها حسب القانون والأصول، وفي إطار ذلك تأتي أهمية التوأمة بين المجالس المحلية الفلسطينية ونظيراتها العربية والدولية.

٣- الحفاظ على ممتلكات وعقارات المجالس المحلية وحمايتها من التبديد، والاستثمار بمشاريع مدرَّة للدخل تساهم في دعم ميزانيات تلك المجالس، بما ينعكس ايجابياً على الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل.

٤- تشجيع المبادرات الشعبية-الفردية منها الجماعية- لتطوير البنية التحتية لبلدنا، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة.

٥- تخصيص جزء من خدمات المجالس المحلية، لدعم الفئات المهمشة في المجتمع مثل: الفقراء والمرأة والشباب من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية.

ولتحقيق الأهداف والمطالب سالفة الذكر، فإننا ندعو جماهير شعبنا وقواه

المختلفة للتكاتف لتحقيقها، من خلال نضال جماهيري ديمقراطي متواصل، والضغط على السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي بالوسائل الديمقراطية الشعبية المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

إننا إذ نطرح هذه الرؤية، فإننا ندعو الجميع لإجراء حوار جاد ومسؤول، لبحث الوسائل والآليات التي تمكننا من تحقيق تلك الأهداف كإحدى الخطوات الهامة، لبناء كل مؤسسات المجتمع على أساس ديمقراطي، على طريق تحقيق أهدافنا الوطنية في تقرير المصير والتحرر والاستقلال وحق العودة وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية وعاصمتها الفلسطينية.

جدول رقم (١)

توزيع البلديات وعدد السكان في المحافظات الجنوبية.

المحافظة	البلدية	عدد السكان سنة ٢٠٠٤ م	الكثافة السكانية شخص/ دونم
الشمال	بيت حانون	٣٧٨٣٤	٧,٥٧
	بيت لاهيا	٥٦٩٢٩	٦,٦٦
	جباليا	١٦٨٥٩٨	١٤,٩٣
	أم النصر	٢٦١٩	١١,٤٩
	المجموع	٢٦٥٩٨٠	٤,٣٧
غزة	غزة	٤٨٤٥٦١	١٥,٢٥
	المغراقة	٢٤٧٢	٢,٩٩
	الزهراء	٢٤٧١	٧,٣٣
	وادى غزة	٣١١٦	١,٦٩
	المجموع	٤٩٢٦٢٠	٦,٧٩
	دير البلح	٥٩٩٧٧	٧,٢٤
	النصيرات	٦٢٥٦٨	١٢,٠٥

المحافظة	البلدية	عدد السكان سنة ٢٠٠٤ م	الكثافة السكانية شخص/ دونم
الوسطى	الزوايدة	١٥٠٣٧	٤,٢٦
	البريج	٣٥٢٢٨	١٢,٣٣
	المغازى	٢٣٥٨٥	١٠,٣٢
	المصدَّر	١٧٨٧	١,١٨
	وادى السلقة	٤٥٢٦	٣,٤١
	المجموع	٢٠٢٧٠٨	٣,٥١
خانيونس	خانيونس	١٨٦٥٦٩	١٠,٩٥
	القرارة	١٦٤٣١	٤,٢٦
	بنى سهيلا	٣١٨٢٩	١٢,٣٥
	عبسان الكبيرة	١٨٤٨٨	٦,١٢
	عبسان الجديدة	٥٤٧٥	٤,٤٣
	خزاعة	٩٣٨٧	٦,٨٩
	الفخارى	٣٦٠٨	٢,٥٩
	المجموع	٢٧١٧٨٧	٢,٤٥
رفح	رفح	١٥٣٣٣٤	٩,٧٦
	النصر	٥٤٩٥	٣,٧٤
	الشوكة	٧٨٧٤	٣,٩٦
	المجموع	١٦٦٧٠٣	٢,٦٤
المجموع الكلى		١٣٩٩٧٩٦	٣,٨٤